الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

أزمة القيادة القومية العربية

شاكر النابلسي
كاتب اردني . امريكا

بعد رحيل الرئيس عبد الناصر ١٩٧٠، واغتيال الرئيس السادات ١٩٨١، ورحيل حافظ الأسد عام ٢٠٠٠، وسقوط نظام صدام حسين ٢٠٠٣، ثم إعدامه عام ٢٠٠٦ كان هذا كله -على ما يبدو - نهاية عصر الجبابرة العرب. ولعل مقولة الرئيس السادات : (أنا وعبد الناصر آخر الفراعنة) مقولة صحيحة، وذات بُعد تاريخي ونفسي وسياسي. ولكن لماذا كان غياب كل هؤلاء، يعني نهاية عصر الجبابرة، وهل لو تمَّ إطلاق صفة الجبابرة على هؤلاء الزعماء وغيرهم في العالم العربي، ستكون هذه الصفة واقعية وصادقة؟

فما صفات (الجبابرة) في تاريخ العرب الحديث؟

١- البقاء في الحكم أطول مدة ممكنة، وعادة أكثر من ثماني سنوات أو اثنتي عشرة سنة. وهو ما يساوي مدتين رئاسيتين (٨ سنوات) في الدستور الأمريكي، أو مدتين رئاسيتين (١٢ سنة) في الدستور الفرنسي. ولكن هذا الشرط وحده لا يكفي فنرى حولنا من الرؤساء والحكام من أمضى أضعاف هذه المدة ولم يحُز على صفة الجبابرة أو صفة القائد (الملهم) من الحكام. ولا ندري هنا من أين يأتي له الإلهام؟ هل من السماء أو من شيطان الشعر؟ فإذا كان من السماء فهو أقرب إلى صفة (النبوة) منها إلى صفة القيادة الملهمة. وإذا كان من شيطان الشعر فهو أقرب إلى الشعراء وخيالاتهم منها إلى صفة السياسي الجبار، فلا تلتقي شخصية السياسي الجبار مع شخصية الشاعر الرقيق الملهم.

٢- أن يكون عهد الحاكم قد انتابت مدة حكمه اضطرابات سياسية من قبل المعارضة، واستطاع هذا الحاكم قمع هذه الاضطرابات قمعاً شرساً، والقضاء نهائياً على المعارضة في بلاده.

٣- أن يكون هذا الحاكم قد قام بعملٍ قومي كبير، كأن يبني سداً، أو يحارب إسرائيل، أو يعتدي على جيرانه من العرب والعجم عسكرياً، كأن يحتل بلداً عربياً مثلاً.

٤- أن يأتي لكي يَجُبَّ حكمه الحكم الذي قبله. كأن يأتي حكمه جمهورياً بعد أن كان الحكم في البلاد ملكياً. وأن يلغي الأحزاب والتعددية التي كانت قائمة في الحكم السابق. وأن يأتي بنظام اقتصادي جديد، كأن يعلن الاشتراكية مثلاً بدلاً من نظام السوق الحرة، أو بدلاً من النظام الرأسمالي.

٥- أن يكون له علاقة مشاكسة أو صداقة مع الغرب. بل إن علاقة المشاكسة أفضل من علاقة الصداقة، لكي تصدق على عهده وحكمه صفة (الجبابرة) أو القائد (الملهم).

٦- أن يبرز في عهده ومدة حكمه كتّاب عظام أو إعلاميون عظام يكتبون عنه ويؤرخون له، ويبرزوا انجازاته، ويحولوا سلبياته إلى ايجابيات، وايجابياته إلى فتوحات تاريخية، لم يسبق لأحد أن جاء بها.

٧- أن يقوم القائد الجبار الملهم بسماركي النهج؛ أي أن ينهج نهج بسمارك في فرض الوحدة بالقوة العسكرية. ولا ينتظر إرادة مدنية لتحقيق ذلك.

٨- أن يكون القائد الملهم جماهيرياً؛ أي يلبي من تريده الجماهير كالمطرب الشعبي الذي يلبي ما يريده المستمعون. فإن سمع في لقاء جماهيري مطلباً للحرب أو السلام فعليه أن ينفذه حتى ولو كان على حساب ضياع الأوطان. فإرادته من إرادة الجماهير. وهو يردد - كما سمعناه دائما - الشعب هو المعلم الأول والأخير. وفرق بينه وبين الزعماء الديمقراطيين في الغرب - مثلا - الذين يحققون ما تحتاجه الجماهير وليس ما تريده.

٩- صور القائد الملهم معلقة في كل مكان، وتماثيله منصوبة في كل ميدان، واسمه موجود في كل مكان. فلا تدخل بقالة أو مخبزاً أو صالون حلاقة أو نادياً ليلاً إلا وتجد صورته معلقة فيه. وصورة القائد ليست واحدة. فمرة تراها وهو في اللباس العسكري وقد زينت صدره كل الأوسمة العسكرية علماً بأن لا يجيد إطلاق النار من بندقية عثمانية ولم يشترك يوماً في قتال أو حرب أو معركة، وفي مراكز البوليس ترى صورته وهو في زي ضباط الشرطة، وفي محلات بيع الحلويات ترى صورته وهو في زي مدني، وفي محلات بيع الفاكهة والخضراوات ترى صورته وهو في زي الفلاحين..الخ. وترى صورته في الصفحة الأولى من كل كتاب مدرسي.

١٠- للقائد الملهم حاشية ومستشارون، ولكنه لا يستشير أحداً. صحيح أنه في بعض الأحيان يسأل مستشاريه لرفع العتب، ولكي يحسسهم بقيمتهم، ويحلل لهم رواتبهم ومميزاتهم المختلفة، ولكنه لا يعمل برأي أحد غير رأيه. وهو قليل ما يعترف - خاصة في القرارات الخاطئة - بأنه يتحمل مسؤولية قراراته، بل على العكس من ذلك، فهو في معظم الأحيان يُحيل خطأ قراراته إلى المؤامرات الداخلية والخارجية التي تحاك ضده، لافشال نجاعة قراراته، وبالتالي تهديد عهده، والإطاحة به.

هل اختفى الأبطال الملهمون؟

هل اختفى الحكام العرب أصحاب (الكاريزما) والملهمون، كما كانوا يوصفون، بعد رحيل عبد الناصر، والحبيب بورقيبة، وحافظ الأسد، وصدام حسين، وغيرهم؟

لقد طرحت هذا السؤال مجلة (الإيكونوميست) اللندنية في عددها في شهر كانون الثاني الماضي وقالت:

"في العقود الماضية، كان العرب يتطلعون لقادتهم باعتبارهم المرشدين، مثل جمال عبدالناصر وأنور السادات في مصر، والحبيب بورقيبة في تونس، والملك حسين عاهل الأردن، وفي المغرب الملك الحسن الثاني، وحتى وحوش مثل صدام حسين وحافظ الأسد، كانوا يتمتعون ببعض الشعبية كبُناة للأمة، لكن معظم الزعماء العرب اليوم على النقيض تماما من ذلك، حيث يفتقرون إلى عناصر الزعيم الملهم".

وما قالته (الإيكونوميست)صحيحاً. فلم يعد الآن في العالم العربي وعلى الساحة السياسية، زعيم له (كاريزما) وشعبية مثل شعبية عبد الناصر، والحبيب بورقيبة، وحافظ الأسد وغيرهم وذلك للأسباب التالية:

١- مرحلة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات؛ أي الربع الثالث من القرن العشرين كانت فترة مميزة في تاريخ العرب الحديث. ففي هذه الفترة قامت عدة انقلابات في مصر وليبيا وسوريا واليمن وغيرها، مما أهل قادة هذه الانقلابات لأن يكونوا زعماء أصحاب (كاريزما) وشعبية طاغية في العالم العربي.

٢- كانت هذه المرحلة كذلك، مرحلة استقلال عدد من البلدان العربية، ورحيل العديد من جنود الاحتلال من أجزاء مختلفة من العالم العربي، ونيل بعض الأقطار العربية استقلالها. والزعماء الذين حظوا بألقاب القائد الملهم هم زعماء في معظمهم ألغوا معاهدات مع دول أجنبية وحققوا الاستقلال لبلادهم.

٣- معظم القادة الذين أطلق عليهم (القادة الملهمون) مكثوا في الحكم عشرين عاماً أو أكثر، وهم الذين أوحوا إلى جماهيرهم بإطلاق صفة (الإلهام) عليهم. وما كان هذا (الإلهام)-واقعيا-يليق بأحد منهم باستثناء الحبيب بورقيبة. والدليل على ذلك أن أفكارهم وسياساتهم وشعبيتهم، اختفت بعد رحيلهم ما عدا الرئيس بورقيبة الذي ما زال يتمتع بشعبية واسعة في تونس رغم رحيله. ذلك أن الحبيب بورقيبة، لم يكن زعيماً سياسياً فقط، بقدر ما كان مصلحاً سياسياً واجتماعياً ودينياً. وهذا (الإصلاح) هو المادة الحافظة له، وسر خلوده، اليوم وغداً، وفي المستقبل البعيد. في حين الآخرين من الزعماء خفَّ بريقهم جداً بعد رحيلهم، بل كاد أن يختفي تماماً، وبدأت روائح عهدهم الكريهة تزكم الأنوف!!

٤- معظم هؤلاء (الملهمين) جاء من أصول وطنية، بعد أن حكم بلادهم حكامٌ من أصول غير وطنية (مصر مثالاً لا حصراً) لذا، فقد كان الترحيب بهم كبيراً وطاغياً، باعتبارهم حكاماً من أبناء الوطن ذاته، ومن طبقة فقيرة أو متوسطة. وبرغم أن هؤلاء الحكام دون استثناء قد حكموا بطرق تعسفية بعيدة عن الديمقراطية ومظاهر الحرية السياسية، وكانوا أقرب إلى الدكتاتوريين، بل كانوا هم الديكتاتورين أنفسهم، إلا أنهم حازوا على شعبية طاغية، وقيادة مطلقة، ولا يسألون فيها عما يفعلون كما قال الشيخ الراحل متولي الشعراوي للرئيس السادات في مجلس الشعب المصري، أيام أن كان الشيخ الشعراوي وزيراً للأوقاف عام ١٩٧٦، ومُنح بالمقابل وسام الاستحقاق المصري من الدرجة الأولى.

٥- إن الفترة التي حكم فيها هؤلاء الزعماء كانت فترة سياسية مبكرة جداً. وكانت فترة حرمت فيها الشعوب من حاكم وطني يتحدى الغرب ويتحدى الاستعمار، ويصطدم مع الغرب المكروه من جانب العرب نتيجة لاصطفافه إلى جانب إسرائيل المغتصبة للحق الفلسطيني. فقد كانت القضية الفلسطينية والموقف منها هي الكفة المرجحة لدى شعوب المنطقة. وظلت القضية الفلسطينية هي كذلك حتى الآن.

٦- وفي هذه الفترة كانت القيادة السياسية في البلاد العربية تعتمد على شخص واحد، هو البطل وهو الزعيم، وهو القائد، وهو الأب، وهو صاحب القرار، وهو صاحب العرض الوحيد One Man Show في حين أن الفترة الحالية لم تعد كذلك، مع تعالي صيحات الديمقراطية وضرورة تطبيق استحقاقاتها، وتدخل الدول الكبرى كأمريكا لتعبيد طرق الديمقراطية ومساراتها ودفع الشعوب للسير فيها، بل وجرهم إليها جراً في بعض الأحيان(العراق مثالاً لا حصراً). والديمقراطية تتعارض تعارضاً شديداً مع سياسة رجل العرض الوحيد One Man Show.فالديمقراطية هي حكم الجماعة والمؤسسات الدستورية . Group Show

-7برغم أن حُكم الزعماء (الملهمين)، كان في معظمه حكماً علمانياً بفصل السياسة عن الدين (مصر وسوريا وتونس والعراق والجزائر والأردن أمثلة واضحة)، وإبعاد رجال الدين عن القرار السياسي، إلا أن هؤلاء القادة استعملوا رجال الدين لمصالحهم الشخصية ولمساندة بعض قراراتهم التي تحتاج إلى سند ديني أو شرعية دينية، وخاصة عبد الناصر الذي استعان بالأزهر وبشيوخ الأزهر، وكذلك فعل الرئيس السادات مضيفاً إلى الأزهر وشيوخ الأزهر جماعة الإخوان المسلمين (نكاية باليسار المصري وبالناصريين) لتمرير كثير من القرارات، كما فعل الملك حسين بن طلال الشيء نفسه في الأردن مع جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا هم التنظيم السياسي الوحيد على الساحة السياسية الأردنية طيلة أكثر من ٣٠ عاماً (١٩٥٧-١٩٨٩) حيث أجريت في ١٩٨٩ أول انتخابات برلمانية بعد انقطاع دام ٣٢ عاماً. ومن هنا نلاحظ أن الأنظمة السياسية في مصر والأردن والعراق ودول الخليج استعملت الجماعات الدينية كسلاح فتاك ضد أعدائها في الداخل والخارج.

قادة الماضي وقادة الحاضر

قادة العرب في الربع الثالث من القرن العشرين نادوا بالإصلاح السياسي بوجه خاص. وملأوا الدنيا ضجيجاً وصياحاً، وهم ينادون بضرورة الإصلاح السياسي. وكذلك فعل قادة الحاضر من العرب ولكن محلل مجلة (الإيكونوميست) في عددها المشار إليه أعلاه يشكك في جدية هذا الإصلاح ويقول:

"إن الإصلاح في الوطن العربي بلا مضمون، حيث إن الأنظمة تشير إلي وجود البرلمانات، في حين تخفي الخدع المستخدمة لاستبعاد المعارضة الحقيقية، وتطبق النظم السياسية العربية برامج الخصخصة التي تقلل من دور الدولة، بينما تحجب حقيقة أن المستفيدين منها هم رجال النظام."

ويرى محلل (الإيكونوميست) أن لا فرق بين قادة الماضي وقادة الحاضر في العالم العربي. فكلهم ساهموا مساهمة كبيرة في خنق الحريات، والاعتماد على المؤسسات الدينية وأجهزة البوليس السياسي لخنق هذه الحريات وسجن المعارضة والتنكيل بها وتشريدها. ويقول: "إن حكومات مصر والمغرب والأردن وتونس الموالية للغرب، استخدمت جميع الوسائل المتاحة لخنق المعارضة، من خلال السيطرة على مصادر المعلومات عبر التليفزيون المملوك للدولة أو سن قوانين لتجريم نشر معلومات كاذبة، أو عدم احترام مؤسسات الدولة، برغم وجود هامش لحرية الصحافة. إن عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم انخفض بشكل كبير على مدى العقدين الماضيين، وفي مصر أقل من واحد من بين كل عشرة ناخبين أزعج نفسه بالمشاركة في الاستطلاعات الأخيرة، مؤكداً أن الولاء للدولة في الوطن العربي أضعف من الولاء إلى المجموعة الفرعية على أساس القرابة أو العرق أو الدين أو المنطقة، مشيرة إلى أن هذه مشكلة فريدة من نوعها، إضافة إلى أنه بالنسبة للمسلمين، فهناك حاجة لحل مشكلة من هو مصدر القانون: الله أم البشر؟"

أسباب أزمة القيادة العربية

لم تعد أسباب أزمة القيادة القومية العربية خافية على أحد، بعد نصف قرن (النصف الثاني من القرن العشرين، إضافة إلى سبع سنوات من القرن الحادي والعشرين) من معايشة هذه الأزمة وتكرارها في كل عهد جديد من العهود السياسية العربية. ولكننا هنا نود أن نذكّر القارئ بأهم الأسباب التي أدت إلى أزمة القيادة القومية العربية لمجرد التذكير فقط:

١- كان من أهم أسباب أزمة القيادة القومية العربية، عدم وجود قادة كممثلين حقيقيين للشعوب العربية. وهذا لا يعني أن جميع القادة السياسيين الذين شهدتهم الفترة الماضية كانوا أقل من مستوى شعوبهم سياسياً وثقافياً، ولكن بعضهم (وهذا ما يثير الغرابة فعلاً) كان في مستوى أعلى من مستوى شعوبهم سياسياً وثقافياً. وكانت تطلعاتهم إلى بعض مظاهر الحداثة جدية وصادقة. وقد حال بين هؤلاء القادة وبين اتخاذ قرارات التحديث في بلادهم معارضة الرأي العام في بلادهم لمثل هذه القرارات، نتيجة لعدة أسباب منها القيم الاجتماعية المتشددة وربما المغلقة السائدة لهذه المجتمعات، ومنها سيطرة المؤسسة الدينية السلفية سيطرة تكاد تكون تامة على صناعة القرار السياسي والثقافي والاجتماعي، بحيث أصبحت الدولة دينية ولكن بلباس سياسي مدني عصري، بفضل ضغوط المجتمع الدولي، وتحول معظم العالم من دول دينية إلى دول علمانية (تفصل الدين عن الدولة، ولكنها لا تنكر الدين، بل ربما تتمسك بقيمه الروحية والأخلاقية، أفضل من الدول الدينية) وانتصار الحداثة والعولمة على هذا النحو الذي نشهده في كل الغرب، وفي جزء كبير من آسيا وأمريكا اللاتينية. فكانت تلك الدول (الدينية في دواخلها، والمدنية في علاقاتها مع الآخر الخارجي) تحكم داخلياً بنظام الدولة الدينية، في ما يتعلق بالحريات العامة، وحقوق الإنسان وحرية المرأة ومساواتها بالرجل، وتظهر خارجياً للعالم على أنها دولة عصرية تتبادل العلاقات الدبلوماسية مع كل دول العالم وتحضر المؤتمرات وتناقش في الندوات، وتدعو إلى الحرية والسلام والمحبة الديمقراطية ولكن بعيداً عن مجتمعها. لذا، فهي تتلقى بين حين وآخر مختلف التهم والإدانات من منظمات حقوق الإنسان ومن الجهات السياسية الراصدة لنشاطات المجتمع الأهلي وفعالياته. ولعل بعض الدول العربية -حتى هذه اللحظة- قد نالت من التقريع والنقد الموجع نتيجة لإخفاقاتها في تحسين درجات منح الحقوق المدنية، والاعتراف بحرية الآخر الدينية والسياسية، ما لم تنله أية دولة أخرى في العالم الحديث.

٢- استعجال الدول الغربية ومؤسسات صنع القرار فيها على فرض الديمقراطية على شعوب ودول المنطقة العربية، دون تمهيد الطريق للمجتمعات العربية لكي تأخذ بالاستحقاقات الديمقراطية، كإصلاح المناهج الدينية، والرقي بالمناهج العلمية، ومساواة حقوق المرأة بحقوق الرجل، والتخفيف من نسبة الأمية، ومحاربة الفساد المالي والسياسي.. الخ.

٣- وهناك تدني المستوى التعليمي والثقافي لمعظم القادة في العالم العربي منذ أكثر من نصف قرن إلى الآن، ومجيئ معظمهم من صفوف العسكر، وهي عناصر لا تتمتع - للأسف الشديد - بمستويات ثقافية وسياسية بل وحتى عسكرية (وهذا هو سر هزائم الجيوش العربية المتتالية، في الحروب التي خاضوها)، وإحاطة هؤلاء القادة بمستشارين استغلاليين ذوي تحصيل علمي وسياسي متدنٍ أيضاً. وقد نلاحظ في العالم العربي مفارقات عجيبة. فنرى أن بعض البلدان العربية ذات الشعوب المتفتحة والتواقة إلى الحرية والديمقراطية والحداثة تبلى بقادة عسكريين، لا يفقهون في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في الثقافة شيئاً، فتحصل النكبات. ومن جهة أخرى نرى أن بعض البلدان العربية ذات الشعوب المنغلقة والمتشددة دينياً، تظهر فيها طبقة حاكمة تنشد الحداثة والتطوير والتغيير في كل مناحي الحياة ولكن انغلاق مجتمعاتها وتشددها الديني يحول دون ذلك، فتحصل الكوارث كذلك. ولم نجد شعباً عربياً منفتحاً ينشد الحداثة والتغيير والتطوير وقد رُزق بطبقة سياسية على شاكلته، لكي تتم معجزة التجديد والتطوير، وتحقيق الآمال في مجتمع حداثي. ولعل السبب في ذلك هي الطريقة التي يصل بها الحكام العرب إلى الحكم، والتي لا تفترض المعرفة والخبرة والشفافية، بقدر ما تفترض العصبية وامتلاك القوة العسكرية.

حدثان غير مسبوقين في الخليج

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي . البحرين

كنت و لا أزال من المقتنعين بأنه إذا كنا نتطلع إلى الاسترشاد بتجارب الأمم الأخرى في أي ميدان من ميادين العلم أو المعرفة أو التنمية، فلنسترشد بتجارب الأمم الناجحة و المتفوقة فعلا في تلك الميادين، بمعنى ألا نندفع تحت ضغط العواطف الدينية أو القومية نحو تجارب أمم لم تحقق في الواقع شيئا يمكن الاستفادة منه، و إنما ضجيجها و قوة آلتها الإعلامية خلقت لها هالة زائفة و صيتا كاذبا. و بالمثل، كنت و لا أزال من المؤمنين بأن على صانع القرار الرسمي أو الأهلي في المستويات المختلفة - إن اضطر إلى استقدام و توظيف المستشارين من غير المواطنين، فليكن هؤلاء من بلاد أثبتت نجاحات مشهودة في المجال الذي يتطلب الاستشارة، و ليس من بلاد متخلفة في ذلك المجال. فالقاعدة تقول: إن فاقد الشيء لا يعطيه! و المنطق يقول: ما فائدة اخذ المشورة من أناس لم يستطيعوا إصلاح الأحوال في بلدانهم قيد أنملة؟! فمثلا ماذا يمكن أن يقدم شخص جيء به للعمل مستشاراً لتنمية سنغافورة أو الإصلاح الإداري، من بلد لا يعرف له تجربة ديمقراطية راسخة، أو تجربة رائدة ومعترف بها في الإدارة، بل تجربتها الإدارية ملطخة بصور الفساد و المحسوبية والتسيب و البيروقراطية والبطالة المقنعة و غير ذلك من الأمراض.

قلنا مثل هذا الكلام سابقا و كررناه مراراً من منطلق حبنا لأوطاننا الخليجية و خوفنا عليها من علوم و استشارات و تجارب متخلفة أكل الدهر عليها و شرب، ولا صلة لها بما يجري في هذا العصر و الكون ، و لا يمكن لها أن تضيف جديدا إلى ما حققته أوطاننا من تراكمات حضارية في العقود الأربعة الماضية. و يبدو لي أن صناع القرار- أو هكذا أحسب - قد أدركوا هذا و استوعبوه مؤخرا، بدليل الحدثين غير المسبوقين اللذين سنأتي على تفاصيلهما في السطور التالية:

ففي السعودية، التي لم يعرف عنها إسناد المناصب العليا في أجهزتها التعليمية العليا إلى أجانب – باستثناء حالة جامعة الملك سعود التي تولى رئاستها عند التأسيس عام ١٩٥٧ و لفترة محدودة المصري د.عبدالوهاب محمد حسن عزام، أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود قرارا في كانون الثاني الماضي يقضي بتعيين رئيس جامعة سنغافورة الوطنية البروفيسور "تشون فونغ شيه" كرئيس مؤسس لجامعة الملك عبدالله للعلوم و التقنية، و هي الجامعة التي ينتظر افتتاحها رسميا في أيلول ٢٠٠٩ و التي يريدها خادم الحرمين أن تجسد على الأرض طموحاته في رؤية بيئة إبداعية جديدة لإجراء الأبحاث العلمية المتحررة من القيود التنظيمية أو البيروقراطية، وللمساهمة في بناء شراكات مهمة عبر المجتمعات والثقافات و القارات، و لاستقطاب الموهوبين من كل أنحاء العالم، بما يعود بالنفع على السعودية و المنطقة العربية و العالم.

وإذا ما عرفنا الآمال الكبيرة الملقاة على جامعة الملك عبدالله للعلوم و التكنولوجيا في جدة كمركز بحثي بمواصفات عالمية، فان اختيار البروفسور تشون كان في محله تماما، ليس فقط لكون الرجل ينتمي إلى بلد حقق المعجزات في مختلف مجالات التنمية و المعرفة و صار نموذجا يحتذى به، و إنما أيضا لما تحفل به سيرة الرجل من إنجازات علمية باهرة و نبوغ شهد بهما اكبر الجامعات العالمية و اشهرها إضافة إلى كبريات الشركات و المعاهد الهندسية.

وفي هذا السياق يكفي أن نعلم أن تشون المولود في سنغافورة في عام ١٩٤٥ لأب من بكين الصينية و أم من بينانغ الماليزية، حائز على شهادة الدكتوراه في الفيزياء من جامعة هارفارد في عام ١٩٧٣ و ماجستير العلوم من الجامعة ذاتها في عام ١٩٧٠ ، و انه قضى ثلاثة عقود من حياته في الولايات المتحدة أولا كباحث في كلية العلوم والرياضيات في جامعة هارفارد، ثم كأستاذ في جامعة براون الشهيرة، ولاحقا كرئيس لمجموعة أبحاث التصدع في مختبرات شركة " جنرال الكتريك". وبسبب هذا التاريخ الحافل و إسهاماته العلمية في مجال ميكانيكيات التصدع غير الطولي واساليب استخدام الحاسب في تحليل التصدع، ثم بسبب أبحاثه التي تجاوزت ١٥٠ بحثا منشورا في كبريات المجلات الأكاديمية المتخصصة، و مساهماته في إعداد التقارير الهندسية التي يصدرها معهد البيانات العلمية الأمريكي، انتخب كأول سنغافوري يحصل على عضوية الأكاديمية الوطنية الاميركية للهندسة. إلى ذلك حصل تشون على العضوية الفخرية في الأكاديمية الاميركية للعلوم و الفنون، و منحته فرنسا وسام فارس من مرتبة "فرقة الشرف"، كما حصل في العام الماضي على جائزة القيادة التي يمنحها مجلس تطوير و دعم التعليم لكبار المسؤولين التنفيذيين (وهي منظمة عالمية يشترك في عضويتها أكثر من ٣٠٠٠ مؤسسة علمية) فصار بذلك أول آسيوي يحصل على تلك الجائزة، و اختارته جهات اميركية عدة مرموقة مثل "معهد ماساتشوستش للتقنية" في بوسطون ووكالة علوم الطيران والفضاء الاميركية (ناسا) و الهيئة التنظيمية النووية كمستشار لها.

وحينما عاد تشون إلى مسقط رأسه من رحلة التغرب و التحصيل الطويلة، كافأته بلاده بأن عهدت إليه رئاسة جامعة سنغافورة الوطنية ابتداء من عام ١٩٩٧ كخلف لمواطنه البروفيسور "ليم بين". و على مدى السنوات الثماني الماضية استطاع الرجل أن يحول جامعته إلى واحدة من اكبر الصروح البحثية في قارة آسيا و أكثرها رقيا. حيث حررها أكاديميا و تنظيميا من الطرائق و الأساليب المتشددة و غير المرنة الموروثة من نظام التعليم البريطاني القديم لصالح طرائق و أساليب حديثة و مرنة لجهة الاستجابة لمتغيرات العصر و متطلباته. وهكذا لم يكن من المبالغة إطلاقا ما ذكره وزير البترول و الثروة المعدنية السعودي المهندس علي النعيمي حينما وصف الرجل بأنه "صاحب أهداف و مبادئ و حس حضاري و ثقافي، و أثبت أنه من بناة الجسور بين الشعوب و الثقافات، و بين فروع العلم، و بين المعاهد العلمية".

أما الحدث الثاني غير المسبوق خليجيا، فقد كان قرار سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس وزرائها و حاكم دبي في الشهر الماضي بتعيين القاضية الماليزية المسلمة "تان سيري داتو سيتي نورما يعقوب" ضمن قضاة محاكم مركز دبي المالي العالمي (و هي عبارة عن محاكم تأسست في كانون الاول ٢٠٠٤ وتخضع لنظام قضائي مستقل و تتمتع بسلطة قضائية فيما يتعلق بالفصل في المسائل و المنازعات التي تنشأ داخل مركز دبي المالي العالمي) لتصبح هذه السيدة بذلك أول قاضية في تاريخ الإمارات والثالثة في تاريخ منطقة الخليج بعد البحرينية منى جاسم الكواري التي عينها ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في عام ٢٠٠٠ كقاضية في المحكمة المدنية الكبرى وضحى إبراهيم الزياني التي عينها عاهل البحرين كقاضية في المحكمة الدستورية في عام ٢٠٠٧ . وتعيين السيدة نورما يعقوب كان هو الآخر في محله و يتلاءم مع الوضع الذي بلغته دبي كأسرع مركز مالي في العالم لجهة النمو و التوسع، ناهيك عن تلبيته طموحات صناع القرار في الإمارات في وجود نظام قضائي يعتمد أفضل الممارسات والمعايير الدولية في تسوية المنازعات المالية.

و كما في واقعة تعيين البروفسور تشون، فإن تعيين القاضية الماليزية لم يأت من فراغ. فالأخيرة صاحبة خبرة مشهودة في مجال عملها و تاريخ ناصع في سلك القضاء. فقد كانت قاضية في محكمة الاستئناف و المحكمة الفيدرالية الماليزيتين قبل أن تعمل كرئيسة للقضاة في بلادها، كما كانت من الناشطات و ذوات المناصب المرموقة في النقابات القانونية الماليزية. إلى ذلك، نجد في سيرتها الذاتية أنها بعد إكمالها تعليمها الأولي في مدرسة الملك جورج الخامس في سيريمبان بسلطنة نيغيري، سافرت في عام ١٩٦٢ إلى لندن التي نالت منها ارفع الدرجات الجامعية في القانون الدولي العام، قبل أن تعود إلى بلادها في عام ١٩٦٥ لتتدرج في مناصب قضائية متنوعة، ولتحصل منذ عام ١٩٧٨ على العديد من جوائز التقدير والأوسمة رفيعة المستوى من ملوك ماليزيا، ناهيك عن إرسالها لتمثيل ماليزيا في عشرات المؤتمرات القانونية العالمية.

إن الحدثين اللذين تطرقنا إلى تفاصيلهما في الأسطر السابقة، نرجو أن يكونا انعكاساً لنمط جديد في ما يتعلق بطلب الخبرة و الاستشارة، بمعنى التحرر من المعايير والاعتبارات العاطفية و التطلع دوما إلى الاستعانة بأفضل ما في الكون من خبرات وكوادر و تجارب بغض النظر عن جنسياتها و مذاهبها.